مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2020-07-19

العدد: 2825

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

إعلاميون فلسطينيون: المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك يستهدف رمزية المخيم وهويته الفلسطينية

- مسؤول في "القيادة العامة" يتهم أبناء مخيم اليرموك ببيع مخيمهم
- مجموعة العمل: ١٤ لاجئاً فلسطينياً سورياً اعتقلوا خلال عام ٢٠١٩
- مطالبات للأونروا في لبنان دفع مساعداتها النقدية بالدولار
- لبنان: الأمن العام يعلن عن تسوية أوضاع العرب الداخلين والمقيمين بصورة غير نظامية

+442084530978
/Actgroup.palsyria
reports@actionpal.org.uk www.actionpal.org.uk

آخر التطورات:

يرى إعلاميون وكتّاب فلسطينيون بالمخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك خطراً كبيراً، كونه يستهدف رمزية المخيم وهويته الفلسطينية، وعملية طرد من تبقوا من اللاجئين الفلسطينيين، ومنع عودة أي لاجئ فلسطيني إليه، وبالتالي تغييب شاهد مهم على النكبة وتدمير للذاكرة الوطنية.

ومن الناحية القانونية والإجرائية للمخطط يرى الباحثون أنه يشكل إهداراً كبيراً للحقوق العينية العقارية المكتسبة لسكان المخيم، لأنه يجرد ما لا يقل عن ٤٢% من أملاكهم، ويؤدي إلى تجزئة الوحدة العقارية للمخيم.

وشدد الباحثون على ضرورة إيقاف اللعب بمصير مخيم اليرموك، وبقائه وفق خريطته التنظيمية المقررة عام ٢٠٠٤، خاصة وأن أراضيه مدفوعة الثمن وليست (اراض طبب)، كما تساءلوا عن دور الأونروا ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، والتي تحدثت مراتٍ عن عودة اللاجئين قريباً إلى مخيمهم.

في السياق، قال "خالد جبريل" المسؤول الامني والعسكري في الجبهة الشعبية – القيادة العامة إن من باع مخيم اليرموك ليست محافظة دمشق بل أهالي مخيم اليرموك ومن هاجر إلى أوروبا.

وأضاف خلال تسجيل صوتي متداول عبر مواقع التواصل إن من هاجر وترك مخيم اليرموك يتحمل مسؤولية بيعه، ولا يجب تحميل محافظة دمشق والمخطط التنظيمي مسؤولية خراب ودمار المخيم.

من جانبهم أدان عدد من أهالي مخيم اليرموك كلام جبريل، واتهموا عناصر الجبهة الشعبية – القيادة العامة ببيع مخيم اليرموك والسرقة واغتصاب النساء على الحواجز وتهريب المخدرات.

على صعيد مختلف، كشف التقرير التوثيقي السنوي لعام ٢٠١٩ الذي أصدرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي يوم ٦ تموز / يوليو الجاري تحت عنوان "فلسطينيو سورية ضحايا الدمار وإعادة الإعمار"، أن الإحصائيات الموثقة لديها بينت أن (١٤) لاجئاً فلسطينياً اعتقلوا خلال عام ٢٠١٩، جميعهم من الرجال.

ولفت التقرير إلى أن وتيرة الاعتقالات التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في سورية خلال عام ٢٠١٩ انخفضت عن عام ٢٠١٨ حيث اعتقل (١٦) لاجئاً، (١٥) رجلاً وامرأة واحدة.

في لبنان، طالب اللاجئون الفلسطينيون السوريون القادمون من سورية إلى لبنان وكالة الأونروا، بتسليم مساعداتها النقدية التي تقدمها لهم بشكل شهري بالدولار الامريكي بدلاً من الليرة اللبنانية،

وأنتقد فلسطينيو سورية في لبنان الآلية التي تقوم بها "الأونروا" في توزيع المساعدات النقدية المقدمة لهم، مشددين على أن وكالة الغوث تعيش حالة من التخبط وعدم التنظيم، والإهمال والاستهتار.

وشدّدوا على ضرورة العمل على التخفيف من مأساتهم من خلال تلبية مطالبهم المتمثلة بتسليم

المساعدة النقدية بشكل شهري، وعدم التأخر في تعبئة بطاقة الصراف الآلي الخاصة بفلسطينيي سورية، وصرفها بموعدها المحدد.

من جانب آخر، أعلنت المديرية العامة للأمن العام اللبناني أن المواطنين والرعايا العرب والأجانب الداخلين إلى لبنان بصورة غير شرعية (خلسة) أو مخالفين لنظام الإقامة والعمل، يمكنهم تسوية أوضاعهم اعتباراً من ٢٠٢٠/٠٧/٣١ ولغاية ٢٠٢٠/١٠/٣١ ضمناً.

وأشارت المديرية في إعلانها أنها تقبل الطلبات المقدمة خارج هذه المهلة شرط ضمّ ما يثبت المباشرة بإجراءات التسوية خلالها أمام وزارة العمل اللبنانية، منوهة إلى أن معلومات وتفاصيل القرار موضحة على موقعها الرسمي للمديرية العامة للأمن العام.

وتشير احصائيات الأونروا إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان بلغ ٢٧,٧٠٠ لاجئ فلسطيني مهجر من سوريا إلى لبنان حتى نهاية شباط.